



أعلنت مجموعة اريفا النووية الفرنسية مساء أمس الاثنين اكتشاف مخزونات من اليورانيوم تقدر بنحو 12300 طن في منطقة وسط الأردن الذي تثير احتياطاته من هذه المادة اهتمام العديد من البلدان.

وقالت اريفا في بيان إنه "تم اكتشاف مخزونات من اليورانيوم تقدر بنحو 12 ألفا و003 طن في منطقة وسط الأردن بلغت مساحتها 18 كيلومتر مربع".

وأضاف البيان أن الشركة الأردنية الفرنسية لتعدين اليورانيوم، وهو ائتلاف مشترك بين الشركة الأردنية لموارد الطاقة وشركة اريفا الفرنسية "واثقة من أن أعمال التنقيب والحفر التي ستنتهي نهاية العام الجاري في المنطقة المرخصة ستسفر عن اكتشاف مخزون يتجاوز 20 ألف طن من معدن اليورانيوم".

وتابع أن "هذا المخزون يعتبر استراتيجيا فيما يخص تعزيز وتأمين مصادر الوقود النووي الأردني في المستقبل".

وبحسب البيان الذي بثته وكالة الأنباء الأردنية الرسمية "بعد انتهاء المرحلة الثانية من التنقيب، سيتم في العام 2012 عمل الدراسات التقنية والاقتصادية لتقييم جدوى مشروع تعدين اليورانيوم ضمن مناطق الرخصة الممنوحة، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الحالية والمستقبلية لسوق اليورانيوم العالمي والطلب عليه".

واكد ان "هيئة الطاقة الذرية الاردنية وشركة اريفا، الشريكتان في الشركة النبطية للطاقة، ستستمران بالعمل المشترك للوصول الى أفضل سيناريوهات التعدين المستقبلية في وسط الأردن".

ووقع الأردن وفرنسا في 21 فبراير 2010 اتفاق "للتنقيب عن اليورانيوم واستغلاله" ينص على ترخيص للتنقيب الحصري عن اليورانيوم وسط المملكة من قبل اريفا. وكان البلدان وقعا هذا الاتفاق بالأحرف الأولى في أكتوبر 2008 وبدأ التنقيب فعليا في الشهر ذاته.

ويسعى الأردن إلى إنشاء أول مفاعل نووي للأغراض السلمية بحلول العام 2019. وقد اقترح موقعا يبعد 47 كلم الى الشمال الشرقي من عمان في منطقة المجدل بالقرب من خربة السمرا لبناء هذا المفاعل.

وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية السابق الأردني خالد طوقان في مقابلة مع وكالة فرانس برس في الثامن من أغسطس الماضي أن بلاده ستعلن في تشرين الثاني/نوفمبر الحالي اسم الشركة التي ستقوم ببناء المفاعل.

وتتنافس ثلاث شركات على هندسة تكنولوجيا بناء المفاعل الأردني هي "كونسورتيوم اريفا الفرنسية-ميتسوبيشي اليابانية وشركة اتومستروي اكسبورت الروسية والوكالة الكندية للطاقة الذرية".

وارتفعت أصوات تطالب بالتخلي عن الطاقة النووية في الأردن بعد حادث محطة فوكوشيما شمال شرق اليابان في 11 مارس الماضي الذي يعتبر الأخطر منذ كارثة تشيرنوبيل قبل 25 عاما.

وكان مجلس النواب الأردني اقر عام 2007 قانونا يسمح بامتلاك المملكة الطاقة النووية للأغراض السلمية وخصوصا على صعيد توليد الكهرباء وتحلية المياه.

وتستورد المملكة 96% من احتياجاتها من المشتقات النفطية، وتشير الدراسات إلى أن الطلب على الكهرباء سيتضاعف بحلول عام 2020.

كما أن الأردن من الدول الخمس الأكثر جفافا في العالم مع 160 متر مكعب من المياه سنويا للفرد الواحد (معدل

الفقر المائى هو الف متر مكعب للفرد سنويا) بينما يبلغ المعدل العالمى سبعة آلاف متر مكعب.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 01/11/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com